العرب
الثلاثاء 2021/11/23
السنة 44 العدد 12249

الحكومة التونسية محاصرة باتفاقيات اجتماعية مؤجلة

تصعيد واحتجاجات جنوب البلاد للمطالبة بتنفيذ اتفاق «الكامور»

تصطدم الحكومة التونسية بعدد من الملفات الاجتماعية الحارقة التي تركتها الحكومات المتعاقبة والمطالبة بتنفيذها، وفي مقدمتها اتفاق الكامور بمحافظة تطاوين في الجنوب التونسي والمبرم منذ نحو خمس سنوات، بين أبناء الجهة وحكومة يوسف الشاهد.

خالد هدوي

تونس – وجدت الحكومة التونسية الجديدة التي تقودها نجلاء بودن، نفسها محاصرة باتفاقيات مبرمة في عهد الحكومات السابقة ولم يقع تنفيذها على غرار اتفاق "الكامور"، المنطقة النفطية الواقعة في جنوب البلاد، وسط تصعيد من المحتجين للمطالبة بتحسين الأوضاع التنموية وتوفير المزيد من مواطن الشغل.

وأعلن ممثلو تنسيقية الكامور بولاية (محافظة) تطاوين جنوب تونس، الدخول في حركات تصعيدية من بينها غلق وحدة الضغط عدد 4 "الفانا"، وذلك وفق ما جاء في البند الأخير من الاتفاقية والذي ينص على العودة إلى النقطة صفر في صورة إخلال أحد الطرفين بما اتفق عليه.

وأكدت تنسيقية الكامور تواصل غلق الطريق جزئيا وسط مدينة تطاوين (جنوب تونس) مع التهديد بالتصعيد في صورة عدم تفاعل الحكومة مع مطالب شباب الجهة، المتمثلة أساسا في تنفيذ كافة بنود اتفاقية نوفمبر 2020 الممضاة من طرف الوفد الحكومي والوفد المفاوض الممثل للجهة.

كما حذرت التنسيقية الحكومة من استعمال الحلول الأمنية محملة إياها ما سينجر عن ذلك، خاصة وأن الشباب قد ضاق ذرعا من تواصل سياسة المماطلة والتسويف وعدم الالتزام بالتعهدات، ولن يتنازل عن حق الجهة وسيستمر في التحركات والاحتجاجات إلى حين إنصاف محافظة تطاوين.

ويتمسك محتجو الكامور بتوظيف ما يقارب ألفين من شباب المنطقة في الشركات البترولية وشركات أخرى وتخصيص دعم مالي يقدر بنحو ثمانين مليون دينار (ما يعادل 27.92 مليون دولار) لصندوق التنمية الخاص بتطاوين وفق اتفاق مبرم بين المعتصمين وحكومة يوسف الشاهد برعاية اتحاد الشغل التونسي.

وترى أوساط سياسية أن تقلد المناصب السياسية يقتضي تحمل المسؤوليات والانكباب على حل الأزمات الاجتماعية المطروحة، مطالبة حكومة بودن بتنفيذ الاتفاق تكريسا لمبدأ استمرارية الدولة.

وأفاد الناشط السياسي حاتم المليكي أن "الاحتجاجات تصاعدت مثل السنة الماضية، نظرا لغياب سياسات حكومية واضحة لمعالجة الأزمات"، قائلا "تراكمات يناير 2021 هي التي أطاحت بالحكومة السابقة التي ترأسها هشام المشيشي ومن ورائه حركة النهضة".

وقال لـ"العرب"، "هذه الأزمات متجددة وهي نتيجة للفشل الحكومي في إدارة الشأن العام، الرئيس قيس سعيد وحكومة بودن أمام ملفات سابقة الآن، وما يعسّر مهمة الحكومة في حلها هو غياب الأفق السياسي وشحّ الدعم الأجنبي"، لافتا "على الرئيس سعيد أن ينظر في المسألة بكل جدية".

وتابع المليكي "من يقبل بالحكم يقبل بتحمّل كل المسؤوليات، وأي شخص يتقلد مناصب سياسية عليه أن يبحث عن حلول ويعالج الأزمات، خصوصا وأنها اتفاقيات ملزمة مثل الكامور".

وأردف "التحفّظ وراء فكرة أنها اتفاقيات سابقة لا يعالج الأزمة، وعلى حكومة بودن أن تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقية المبرمة".

حاتم المليكي: على حكومة بودن أن تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقية المبرمة

واعتبر حقوقيون أن حكومة بودن أمام "إرث" من الملفات العاجلة تتعلق أساسا بالتشغيل والتنمية مثل ملف الكامور، داعية إلى العمل على حلحلة الأوضاع ووضع خارطة طريق واضحة المعالم والأهداف.

وأكد الوزير السابق والمحامي حاتم العشي أن "الحكومة محاصرة بعشر سنوات من عدم تفعيل الاتفاقيات وتنفيذها، لأن الاجتماع الأخير بين الرئيس سعيد وأمين عام اتحاد الشغل نورالدين الطبوبي وكذلك رئيسة الحكومة، تم الحديث فيه عن تفعيل اتفاقيات سابقة وتعهد الحكومة بذلك، مثل (عمال الحضائر)".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "اتفاق الكامور مبرم منذ سنة 2017، والحكومة لم تنفذه (حكومة يوسف الشاهد)، ولكن هذه الحكومة ستتحمل تبعات ذلك، وعليها أن تجلس مع كل الأطراف وتضع خارطة طريق لتنفيذ تلك الاتفاقيات".

وأشار حاتم العشي إلى أن "حكومة بودن موجودة في إطار إجراءات استثنائية بعد قرارات الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ويجب أن ينتهي الوضع الاستثنائي أولا ثم يتم تفعيل تلك القرارات، وهي أيضا بصدد إصلاح الأزمات الماضية مثل الميزانية وتجاوز وضعية شبه الإفلاس في البلاد".

ودعا الوزير السابق إلى "ضرورة وضع جدول زمني واضح للتطبيق، مع إمكانية تنظيم لقاء يجمع الرئيس سعيد ورئيسة الحكومة بممثلين عن الكامور والتحدث بكل صراحة معهم"، مستنكرا "محاولات العديد من الأطراف تأجيج الوضع الراهن لتسجيل نقاط سياسية ضدّ سعيّد وهذا هدف غير أخلاقي في هذه المرحلة".

واعتبر بسام الطريفي نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في تصريح لـ"العرب"، أن "الحكومات السابقة اتخذت قرارات لا تتماشى مع الوضع الاقتصادي للبلاد، ولكن في إطار احترام مبدأ استمرارية الدولة على هذه الحكومة أن تلتزم بتنفيذ الاتفاقيات السابقة".

وأعلنت رئاسة الحكومة (حكومة هشام المشيشي) في نوفمبر 2020، عن التوصل إلى اتفاق نهائي لفائدة ولاية تطاوين يهدف إلى إنهاء أزمة الكامور والمصادقة على الاتفاقية السابقة.

وانعقد مجلس وزاري مُضيّق حضره محافظ تطاوين وتمّ خلاله الاتفاق على الصياغة النهائية لجُملة القرارات المُتّخذة لفائدة الجهة تطبيقا لنصّ اتّفاق الخامس عشر من يونيو 2017، إضافة إلى إقرار حزمة من الإجراءات لدفع الاستثمار والتشغيل وتحسين ظروف عيش المواطن بالمحافظة.

أزمات متوارثة تنتظر الحلول

فوضى ترشحات تربك المشهد الانتخابي في ليبيا

طرابلس – كشفت معطيات رسمية صادرة عن المفوضية الوطنية للانتخابات في ليبيا أن أعداد المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية حتى الحادي والعشرين من نوفمبر الجاري تجاوزت الألف وثلاثمئة مرشح، في خطوة يمكن أن تربك المشهد الانتخابي بالبلاد.

وبحسب بيانات رسمية، تقدم للانتخابات الرئاسية حتى الأحد واحد وستون مرشحا، حيث تقدم في الدائرة الانتخابية طرابلس خمسة وأربعون مرشحا، فيما تقدم في الدائرة الانتخابية بنغازي عشرة مرشحين، وتقدم في فرع الإدارة الانتخابية سبها ستة مرشحين.

كما تقدم للانتخابات البرلمانية حتى الأحد 1534 مرشحا في عموم ثلاث عشرة دائرة انتخابية، من بينهم مئتا امرأة و1334 مرشحا ما بين التنافس العام والخاص.

وأفادت الأرقام الصادرة عن المفوضية بأن عدد الرجال الذين استلموا بطاقات الانتخاب أكثر من 966 ألف ناخب، فيما بلغ عدد النساء أكثر من 582 ألفا.

وبلغ العدد الإجمالي لمن استلموا بطاقة الناخب التي يحق لهم بموجبها الذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم، مليونا و548 ألفا و453 ناخبا، حيث بلغت نسبة التوزيع 54 في المئة.

وتقدم رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة الأحد بأوراق ترشحه لانتخابات الرئاسة المقررة، بعدما تقدم المستشار عقيلة صالح بأوراق ترشحه السبت.

ومن أبرز الأسماء التي تقدمت بأوراقها المشير خليفة حفتر والمهندس سيف الإسلام القذافي ووزير الداخلية السابق فتحي باشاغا ونائب رئيس حكومة الوفاق الوطني سابقا أحمد معيتيق.

واعتبرت شخصيات سياسية أن جلّ المرشحين للسباق الرئاسي يفتقرون للمقومات المطلوبة لتقلد هذا المنصب.

وقال علي زيدان رئيس وزراء ليبيا الأسبق إن بلاده عانت كثيرا من التخبط وسوء الإدارة، ما أدى إلى "تزايد الفساد ونهب المال العام"، ما تسبب بدوره في تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات الرئيسية التي أثقلت كاهل المواطنين، وسمح بتزايد التدخل الخارجي في الشؤون الليبية، في ظل صراعات سياسية طوال العقد الماضي، مبرزا أن جلّ المرشحين لرئاسة ليبيا يفتقرون للمقومات المطلوبة لتقلد هذا المنصب الكبير.

وأشار زيدان، الذي تقدم بملف ترشحه للانتخابات الرئاسية، إلى الموقف الدولي حيال الاستحقاق المرتقب، ومدى تحيز دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا لدعم مرشح بعينه.

قانون المالية يفجّر خلافات جديدة في صفوف الإسلاميين بالجزائر

صابر بليدي

الجزائر – تحوّل الموقف من قانون المالية الذي صادق عليه البرلمان الجزائري مؤخرا، إلى سجال سياسي بين أكبر حزبين سياسيين ينحدران من تيار الإخوان، ففيما كانت كتلة حركة البناء الوطني داعمة للقانون المذكور الذي استحدث ضرائب جديدة ورفع الدعم الاجتماعي الشامل، اختارت حركة مجتمع السلم موقف المعارض، بعدما صوتت ضده، وهو ما شكل مادة دسمة لزعيمي الحزبين لخوض غمار الحملة الانتخابية الجارية.

وكذّب رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، أن تكون حركة البناء الوطني تدعم فئة المزارعين والفئات الهشة من المجتمع، مبرّرا ذلك بكون الحركة صوتت لصالح قانون المالية للعام القادم، رغم ما يحمله من تهديدات للجبهة الاجتماعية، على غرار رفع الدعم الاجتماعي الشامل وفرض ضرائب على المزارعين.

ووصف المتحدث قيادات الحزب الغريم بـ"الكاذبين"، و"المتناقضين"، كونهم يسوقون خطابا لا يعكس حقيقة أفعالهم، في إشارة إلى انخراط حركة البناء الوطني في مسار السلطة السياسي منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت نهاية العام 2019، مقابل الترويج لخطاب لا يعكس الأفعال.

ولم يتفاجأ المتابعون لشأن الإسلام السياسي في الجزائر، بالسجالات السياسية والإعلامية بين الحزبين الغريمين، رغم أنهما ينتميان إلى مدرسة سياسية واحدة (الإخوان)، فهما دأبا على خطاب الانتقاد والانتقاد المضاد، رغم خلفيتهما البراغماتية، فقد سبق لـ"حمس" أن كانت شريكة للسلطة قرابة العقدين، ولم تتوان حركة البناء في ركوب موجة السلطة الجديدة بدعوى حماية الدولة من الانهيار.

ورغم إسقاط اللجنة البرلمانية المختصة لمجمل الاقتراحات والتحفظات التي أبدتها كتلة حركة البناء، إلا أنها صوتت لصالح النسخة النهائية لقانون المالية 2022، رغم ما تتضمنه من مخاطر على الجبهة الاجتماعية، بما فيها فرض ضرائب على المزارعين، ورفع الدعم الاجتماعي الشامل.

وقالت الحركة "كلفة الدعم المباشر للمواد ذات الاستهلاك الواسع استنزفت الخزينة العمومية طيلة العقود الماضية، وأنه حان الوقت لمراجعة آليات ذلك الدعم بتوجيهه نقدا للعائلات المعنية مباشرة، لقطع الطريق على الانتهازيين والطفيليين والمهربين".

وهو الموقف الذي استغلته حركة "حمس" لاسيما خلال الحملة الانتخابية التي أشرفت على نهايتها الثلاثاء، تحسبا لتنظيم الانتخابات المحلية (البلديات والولايات) السبت القادم، لرفع مؤشراتها أمام الوعاء الإسلامي، خاصة وأنها لا تتوانى في اتهام غريمتها بـ"ممارسة الخطاب المزدوج" لتمويه الرأي العام.

ولم تتوقف خلافات الإخوان في الجزائر منذ بداية التعددية الحزبية بالبلاد العام 1989، بداية من جبهة الإنقاذ وما كان يعرف بحركة "حماس" (حركة المجتمع الإسلامي)، ثم بين "حمس" والنهضة، ليصل إلى "حمس" وحركة البناء الوطني التي ظهرت العام 2012، كتيار انشق عن الحركة الأم "حمس".

ومثلت الحسابات السياسية والحزبية محركا أساسيا لتلك الخلافات خاصة في الاستحقاقات الانتخابية والملفات الكبرى، وهو ما يشكل أحد عوامل تراجع الإسلاميين في الجزائر منذ العام 2017، حيث تدحرجت الأحزاب الإخوانية إلى مراتب دنيا في سلم القوى السياسية الفاعلة والمهيمنة على المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا.

وشكلت الانتخابات التشريعية الأخيرة، القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث استفحلت الخلافات بينها إلى درجة أبعدت تماما خيارات التحالف ولو كان شكليا بينها، لاسيما بعد أن اختارت حركة البناء معسكر السلطة ودعم الرئيس عبدالمجيد تبون، بينما تخندقت "حمس" كحزب معارض داخل البرلمان.

> رئيس حركة مجتمع السلم يصف قيادات البناء الوطني بالكاذبين والمتناقضين لأنهم يسوقون خطابا لا يعكس حقيقة أفعالهم

وأكد رئيس "حمس" عبدالرزاق مقري، بأن "كتلته النيابية هي الوحيدة التي رفضت هذا القانون ورفضت المساس بقوت المواطن، لأنها تدرك بأن أساس صلاح المنظومة الاقتصادية هو الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، لذلك وقفنا في قانون المالية الأخير ضد فرض الضرائب على المزارعين".

وكان بيان للمجموعة البرلمانية لـ"حمس"، قد برر التصويت المعارض لقانون المالية المذكور، جاء في ظل "رفض كل التعديلات التي تقدم بها نواب المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم رغم أنها ارتكزت على حماية ثنائية الاقتصاد الوطني، القدرة الشرائية، وهو ما كرس غياب الانسجام بين قانون المالية 2022 وبين ما جاء من أهداف في مخطط عمل الحكومة".

وأكد على أن "التوجه نحو ضغط ضريبي أكبر سيؤثر بشكل مباشر على المستوى المعيشي للفرد الجزائري كالرسم على القيمة المضافة المفروض على مادة السكر، وتزويد العائلات بالماء الصالح للشرب، وأن توجيه الدعم دون وجود قاعدة معطيات ودون حوار وطني شامل ولا تنمية اقتصادية توفر الشغل، خاصة أن الموضوع يعبر عن تحول اجتماعي كبير، يضعف أكثر القدرة الشرائية للجزائريين بشكل غير مسبوق دون آليات تضمن لهم الحصول على التعويض النقدي".

وفي المقابل أبدت حركة البناء الوطني التي تحوز على حقيبة وزارية واحدة في حكومة أيمن بن عبدالرحمن، تماهيا مع توجهات السلطة لاسيما في ما يتعلق بالخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الإقليمي والتهديدات المحيطة بالبلاد، كما أبدت دعمها لخيارات الحكومية المؤلمة، مما جعل المسافة بينها وبين غريمتها تزداد توسعا بشكل ينهي طموح المؤسسين والمنظرين للتيار الإخواني في رؤية تحالف إسلامي قوي في وجه التيارات العلمانية والقومية التي تعاديها.

سجالات سياسية متصاعدة بين إسلاميي الجزائر